

فتاوى هامة

للجنة الدائمة للبحوث العلمية

ولهيئة كبار العلماء

والمجمع الفقهي الإسلامي

ثانياً: إقامة ذكر الله وإعلانه لقول النبي ﷺ ((إنما جعل الطواف بالبيت والسعى بين الصفا والمروة ورمى الجمار لإقامة ذكر الله)) .

ثالثاً: التقيد بالعدد سبعة له حكمة عظيمة ترمى بسبع حصيات كالطواف سبعا ، والسعى سبعا ، وقد قال النبي ﷺ : ((أوتروا فإن الله وتر يحب الوتر)) وله سبحانه وبجمده حكما كثيرة فيما يشرعه لعباده قد يعلمها العباد أو بعضها وقد لا يعلمونها ، لكنهم موقنون بأن الله سبحانه حكيم عليم ، لا يفعل شيئا ولا يشرع شيئا عبثا .

رابعا : أن الدين الإسلامي دين إمتثال لأمر الله وان المسلم مأمور بالعبادة حسب النص التشريعي ولو خفيت عليه الأسرار لأن الله عليم بكل شيء وعلم البشر قاصر ولا يساوى شيئا إلى جانب علم الله عز وجل .

خامسا : رمى الجمار يشعر المسلم بالتواضع والخضوع في إمتثال الأمر وفي حالة الأداء كما أنه يعود الفرد المسلم على النظام والترتيب في المواعيد المحددة والمواظبة على ذلك في ذهابه لرمى الجمار الأولى والثانية ثم الثالثة التي هي حجرة العقبة ثم التقيد بالحصيات السبع واحدة بعد أخرى مع الهدوء وعدم الإيذاء للآخرين من فسوق أو جدال كل هذا يعود المؤمن على تنظيم الأمور والعناية بها حتى تؤدي في أوقاتها كاملة .

سادسا : الاحتفاظ بالحصيات وعدم وضعها في غير مكانها تشعر المسلم بأهمية المحافظة على ما شرع ربه وعدم الإسراف ووضع الأمور في مواضعها من غير تبذير ولا زيادة أو نقصان .

((فتوى برقم ٦٥٨ وتاريخ ١٣٩٧/١/٢١ هـ))

الحمد لله والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وآله وصحبه وبعد :
فقد اطلعت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء على الاستفسار المرسل من أحد السائلين وهو:
السؤال : ما حكم من سافر إلى الحج ونوى عمرته لأمه وحججه لأبيه ، والعام الثاني يعكس يحج لأمه ويعتمر لأبيه فهل يجوز أم لا ؟ .

الفتوى : كل من الحج والعمرة نسك مستقل وقد بين النبي ﷺ كيفية أدائهما قرآناً وإفراداً وتمعناً بالعمرة إلى الحج فمن أراد الإحرام بالعمرة عن أمه مثلاً والإحرام بالحج بعد التحلل من العمرة عن أبيه أو العكس فله ذلك ، وإذا أحرم بأحد النسكين عن نفسه وبعد أن تحلل منه أحرم بالأخرى عن أبيه مثلاً كان جائزاً لأن الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى .

حكم السعى فوق سقف المسعى

" بعد اطلاع الهيئة على للبحث المتقدم، ودراستها للمسألة، واستعراض أقوال أهل العلم في حكم الطواف والسعى والرمى راكباً والصلاة إلى هواء الكعبة أو قاعها، وكذا حكم الطواف فوق أسطح الحرم وأروقته، وحكمهم بأن من ملك أرضاً ملك أسفلها وأعلامها . وبعد تداول الرأي والمناقشة انتهى المجلس بالأكثرية إلى الاقتاء بجواز السعى فوق سقف المسعى عند الحاجة بشرط استيعاب ما بين الصفا والمروة وإن لا يخرج عن مسامته المسعى عرضاً لما يأتي:

{١} لأن حكم أعلى الأرض وأسفلها تابع لحكمها في التملك والإختصاص ونحوهما فللسعى فوق سقف المسعى حكم السعى على أرضه .

{٢} لما ذكره أهل العلم من أنه يجوز للحاج والمعتبر أن يطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة راكباً لعذر باتفاق ولغير عذر على خلاف من بعضهم، فمن يسعى فوق سقف المسعى يشبه من يسعى راكباً بغيراً ونحوه إذ الكل غير مباشر للأرض في سعيه وعلى رأى من لا يرى جواز السعى راكباً لغير عذر فإن إزدحام السعاة في الحج يعتبر عذراً يبرر الجواز .

{٣} أجمع أهل العلم على أن استقبال ما فوق للكعبة من هواء في الصلاة كاستقبال بنائها بناء على أن العبرة بالبقعة لا بالبناء . فالسعى فوق المسعى كالسعى على أرضه ..

{٤} اتفق العلماء على أنه يجوز الرمي راكباً وماشياً واختلفوا في الأفضل منهما، فإذا جاز رمي الجمرات راكباً جاز السعى فوق سقف المسعى فإن كلا منهما نسك أدى من غير مباشرة مؤدية للأرض التي أداه عليها، بل السعى فوق السقف أقرب من أداء أى شعيرة من شعائر الحج أو العمرة فوق البعير ونحوه لما في البناء من الثبات الذي لا يوجد في المراكب ...

{٥} لأن السعى فوق سقف المسعى لا يخرج عن مسمى السعى بين الصفا والمروة ولما في ذلك من التيسير على المسلمين والتخفيف مما هم فيه من الضيق والازدحام . وقد قال الله تعالى : (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) (وقال تعالى : وما جعل عليكم في الدين من حرج " مع عدم وجود ما ينافيه من كتاب أو سنة بل أن فيما تقدم من المبررات ما يؤيد القول بالجواز عند الحاجة وقد ذكر ابن حجر الهيتمي رحمه الله رآيه في المسألة فقال في حاشية على الإيضاح لمحيي الدين النووي ص (١٢١) ولو مشى

لو مر في هواء السعى فقياس جعلهم هواء المسجد مسجداً صحة سعيه^(١).

هدى التمتع والقران " لهيئة كبار العلماء "

القرار

رقم ٤٣ وتاريخ ١٣/٤/١٣٩٦ هـ

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد :

بناء على ما تقرر في الدورة السابعة لهيئة كبار العلماء للمنعة في الطائف في النصف الأول من شعبان عام ١٣٩٥ هـ من إدراج موضوع (هدى التمتع والقران) في جدول أعمال الدورة الثامنة وإعداد بحث في ذلك، فقد اطلعت الهيئة في الدورة الثامنة للمنعة بمدينة الرياض في النصف الأول من شهر ربيع الثاني عام ١٣٩٦ هـ على البحث الذي أعدته اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء في وقت الذبح ومكانه وحكم الاستعاضة عن الهدى بالتصدق بقيمته وعلاج مشكلة للحوم .

وبعد تدلول الرأي تقرر بالإجماع ما يلي :

١- لا يجوز أن يستعاض عن ذبح هدى التمتع والقران بالتصدق بقيمته لدلالة الكتاب والسنة والاجماع على منع ذلك مع أن المقصود الأول من ذبح الهدى هو التقرب إلى الله تعالى ببارقة الدماء كما قال تعالى " إن ينال الله لحومها ولا دماؤها ولكن يناله التقوى منكم "^(٢) ولأن من القواعد المقررة في الشريعة سد الذرائع، والقول بإخراج القيمة يفضي إلى التلاعب بالشريعة فقال - مثلاً - تخرج نفقة الحج بدلاً من الحج لصعوبته في هذا العصر، ولأن المصالح ثلاثة أقسام : مصلحة معتبرة بالإجماع، ومصلحة ملغاة بالإجماع ومصلحة مرسله، والقول بإخراج القيمة مصلحة ملغاة لمعارضتها للأدلة، فلا يجوز اعتبارها .

٢- قرر المجلس بالأكثرية أن أيام الذبح أربعة، يوم العيد وثلاثة أيام بعده ويجوز للذبح في ليالي أيام التشريق لقوله تعالى : " ليشهدوا منافع لهم ويذكروا اسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الأنعام فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير . ثم ليقضوا تقنهم وليوفوا

(١) مجلة البحوث الإسلامية العدد الأول / ١٩٩٤ - ١٩٩٥ .

(٢) " الحج : ٣٧) .

نذورهم وليطوفوا بالبيت الحقيق ^(١).

فإن قضاء التثت وطواف الزيارة لا يكون قبل يوم النحر، ولما رتب هذه الأفعال على ذبح الهدى دل على أنه هدى للقران والتمتع لأن جميع الهدايا لا يترتب عليها هذه الأفعال.

ولأنه ثبت عنه - صلى الله عليه وسلم - أنه ذبح هديه يوم العيد وكذلك ذبح هدي التمتع والقران عن نسائه يوم العيد ولم يثبت عنه - صلى الله عليه وسلم - ولا عن أحد من أصحابه أنه ذبح قبل يوم العيد ولا بعد أيام للتشريق، ولما روى سليمان بن موسى عن ابن أبي حسين عن جبير بن مطعم عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: "كل عرفات موقف" الحديث إلى أن قال - "وكل أيام للتشريق ذبح".

قال ابن القيم - رحمه الله تعالى - روى من وجهين مختلفين يشد أحدهما الآخر، انتهى المقصود.

❖ لا يخصص الذبح بمعنى بل يجوز الذبح في مكة وفي أي موضع من الحرم لقوله - صلى الله عليه وسلم - "كل منى منحر وكل فجاج مكة طريق ومنحر".

❖ ما ترك من اللحوم في المجازر فإن على الحكومة حفظه على وجه يحفظ حتى يوزع بين فقراء الحرم.

❖ يجوز للحكومة تنظيم الاستفادة من سواقات الهدى التي تترك في المجاز مثل الجلد والعظام والصوف ونحو ذلك بما ترى فيه المصلحة لفقراء الحرم مما يتركه أهله رغبة عنه.

❖ ينبغى للحكومة - وفقها الله أن تعنى بتكثير المجاز في منى ومكة وبقية الحرم على وجه يمكن الحاج من ذبح هداياهم ببسر وسهولة وأن يستفيدوا من لحومها ما شاءوا. وباللغة التوفيق، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم ^(٢).

(١) "الحج: ٢٨ - ٢٩".

(٢) مجلة لبحر الحد الرابع / ٢١٣ - ٢١٤.

حكم رمي جمرة العقبة قبل طلوع الشمس

* الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده محمد وعلى آله وصحبه . وبعد :

بناء على خطيب المقام السامي رقم ٢٢٣١٠ وتاريخ ١١/٤ / ١٣٩١ هـ المتضمن للموافقة على اقتراح سماحة رئيس إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بحث موضوع حكم رمي جمرة العقبة قبل طلوع الشمس يوم العيد ورميها في ليلة اليوم الأول من أيام التشريق، وكذا حكم تقديم الرمي أيام التشريق قبل الزوال، وحكم الرمي ليالي أيام التشريق من قبل هيئة كبار العلماء .

عرض على مجلس هيئة كبار العلماء في دورتها الثانية المنعقدة في شهر شعبان عام ١٣٩٢ هـ ما أعدته اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء في موضوع الرمي المشتمل على المسائل الآتية : -

- (أ) حكم رمي جمرة العقبة قبل طلوع الشمس يوم العيد .
 - (ب) حكم رمي الجمرة العقبة ليلة القر .
 - (ج) حكم رمي الجمار أيام التشريق قبل الزوال .
 - (د) حكم رمي الجمار ليلتي اليوم الثاني والثالث من أيام التشريق .
- وبعد دراسة المجلس للمسائل المذكورة وإطلاعه على أقوال أهل العلم وتداوله للرأى فيما قرر ما يلي :

١ : جواز رمي جمرة العقبة بعد نصف ليلة يوم النحر للضعفة من النساء وكبار السن والعاجزين ومن يلزمهم للقيام بشؤونهم لما ورد من الأحاديث والآثار الدالة على جواز ذلك .

٢ : عدم جواز رمي الجمار أيام التشريق قبل الزوال لفعله صلى الله عليه وسلم وقوله خذوا عني مناسككم * ولقول ابن عمر أيام التشريق كنا نتحين للرمي فإذا زالت الشمس رميناً ومعلوم أن النبي صلى الله عليه وسلم أعلم الناس وأنصح الناس وأرحمهم فلو كان ذلك جائزاً قبل الزوال لبينه صلى الله عليه وسلم .

٣ : أما ما عدا ذلك من المسائل الخلاقية من أعمال المناسك المشار إليها أعلاه فإن الخلاف فيها معروف بين العلماء ومدون في كتب المناسك وغيرها وما زال عمل الناس جارياً على ذلك، وينبغي للحاج أن يحرص على التأسي برسول الله صلى الله عليه وسلم في أقواله وأفعاله ما استطاع إلى ذلك سبيلاً لقوله صلى الله عليه وسلم " خذوا عني مناسككم " .

ويرى المجلس في هذه المسائل الخلاقية أن يستفتى العامي من يثق بدينه وأمانته وعلمه في تلك المسائل ومذهب العامي مذهب من يفتيه .
وبالله التوفيق وصلى الله وعلى آله وصحبه وسلم^(١)

من قرارات هيئة كبار العلماء

قرار رقم ٣٣ وتاريخ ١٣٩٩/١٠/٢١ هـ

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على رسول الله وبعد :

ففي الدورة الرابعة عشر لمجلس هيئة كبار العلماء للمنعقدة في الطائف من ١٣٩٩/١٠/١٠ هـ حتى ١٣٩٩/١٠/٢١ هـ نظر المجلس في الرسالة التي بعثها الشيخ / عبد الله بن زيد آل محمود رئيس المحاكم الشرعية والأمور الدينية بقطر إلى جلالة الملك خالد بن عبد العزيز المتضمنة جواز جعل جدة ميقاتاً لركاب الطائرات الجوية والسفن البحرية والتي أحييت إلى سماحة الرئيس العام لإرادات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد من معالي رئيس المكتب الخاص لجلالة الملك خالد برقم ٥٢١٤ / ١ في ١٢/٥/١٣٩٩ هـ . وقد استعرض المجلس تلك الفتوى فوجد أنها تستند على :

- ١- أن الفتوى تتغير بتغير الأحوال والأزمان .
- ٢- أن القضية موضع اجتهاد وتتطلب من العلماء تحقيق النظر في تعيين الميقات لهؤلاء القاممين على متون الطائرات .

٣- إن مرور الطائرات فوق سماء الميقات وهي محقة في السماء لا يصدق على أهلها أنهم
أتوا الميقات للمحدد لهم لغة ولا عرفاً .

٤- ما يزعمه من أن فتواه تشبه ما فعله عمر ابن الخطاب رضي الله عنه حين وقت لأهل
العراق ذات عرق .

٥- قوله " لو كان رسول الله ﷺ حياً ويرى كثرة النازلين من أجواء السماء إلى ساحة جدة
يؤمنون هذا البيت للحج والعمرة لبادر إلى تعيين ميقات لهم من جدة نفسها لكونها من
مقتضى أصوله ونصوصه . أ . هـ . "

وإن المجلس بعد دراسة هذه الأمور الخمسة وغيرها مما ورد في الرسالة يرى أن
المسوغات التي استند إليها مردودة بالنصوص الشرعية وإجماع سلف الأمة .

فقد روى البخاري وغيره عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : " وقت رسول الله
ﷺ لأهل المدينة ذا الحليفة ولأهل الشام الجحفة ولأهل نجد قرن المنازل ولأهل اليمن يلملم
هن لهن ولمن أتى عليهن من غير أهلهن ممن أراد الحج والعمرة ومن كان دون ذلك فمن
حيث أنشأ حتى أهل مكة من مكة " . ولا يصح الاستناد في هذه المسألة إلى تغير الفتوى
بتغير الأحوال والأزمان لأنها من العبادات وهي مبنية على التوقيف كما أنها ليست من
مواضع الاجتهاد لتحديدتها بالنص من رسول الله ﷺ ومن المعلوم عند أهل العلم أن الهواء
تابع للقرار كما هو مبسوط في موضعه وإتكار ذلك منه غير مسلم ... لما احتججه بجعل
عمر رضي الله عنه ذات عرق ميقاتاً لأهل العراق فهو مردود لأن عمر رضي الله عنه لم
يجعل لأهل العراق ميقاتاً في الجهة الغربية لو غيرها من مكة يحرمون منه بدلاً من ميقاتهم
الذي يمرون به في الجهة الشرقية منها بل قال عمر رضي الله عنه انظروا حنوها من
طريقكم . ولما قوله " ولو كان رسول الله ﷺ حياً - إلى قوله - لبادر إلى تعيين ميقات لهم
من جدة نفسها لكونها من مقتضى أصوله ونصوصه " فهو قول باطل . لأن الله أكمل الدين
في حياة رسول الله ﷺ ولتنتهي التشريع بوفاته كما قال تعالى : " اليوم أكملت لكم دينكم
وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً " للمائدة الآية (٣) وقوله تعالى : " وما كان ربك نسياً "
مريم الآية (٦٤) وأنه ليرتب على هذا القول أمور كثيرة خطيرة .

وبناء على ما تقدم وبعد الرجوع إلى الأئمة وما نكره أهل العلم في المواقيت المكانية
ومناقشة الموضوع من جميع جوانبه فإن المجلس يقرر بالإجماع ما يلي :

(١) إن الفتوى للصلابة من فضيلة الشيخ / عبد الله بن زيد آل محمود رئيس المحاكم
الشرعية والشئون الدينية بقطر الخاصة بجواز جعل جدة ميقاتاً لركاب الطائرات الجوية

والسفن للبحرية فتوى باطللة لحكم استنادها إلى نص من كتاب الله أو سنة رسوله أو إجماع سلف الأمة . ولم يسبقه إليها أحد من علماء المسلمين الذين يعتد بأقوالهم .

(٢) لا يجوز لمن مر بميقات من المواقيت المكانية أو حاذى واحد منها جواً أو بحراً أن يتجاوزهُ من غير إحرام كما تشهد من غير إحرام كما تشهد لذلك الأدلة وكما قرر أهل العلم رحمهم الله تعالى . هذا وبالله التوفيق وصلى الله على نبينا محمد^(١) .

من قرارات مجلس المجمع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي

حكم الإحرام من جدة للواردين إليها من غيرها

* الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على إمام المتقين وسيد المرسلين نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين . لما بعد :

فإن مجلس المجمع الفقهي الإسلامي قد ناقش في جلسته الثالثة صباح يوم الخميس الموافق ١٤٠٢/٤/١٠ هـ والمصنف ١٩٨٢/٢/٤ م موضوع (حكم الإحرام من جدة وما يتعرض إليه الكثير من الوافدين إلى مكة المكرمة للحج والعمرة عن طريق الجو والبحر) لجهلهم عن محاذاة المواقيت التي وقتها النبي ﷺ وأوجب الإحرام منها على أهلها ومن مر عليها من غيرهم ممن يريد الحج أو العمرة .

وبعد للتدليس واستعراض للنصوص الشرعية الواردة في ذلك قرر المجلس ما يأتي :

أولاً : إن المواقيت التي وقتها النبي ﷺ ولوجب الإحرام منها على أهلها وعلى من مر عليها من غيرهم ممن يريد الحج والعمرة وهي : ذو الحليفة لأهل المدينة ومن مر عليها وتسمى حالياً (أبير على) ، والجحفة وهي لأهل الشام ومصر والمغرب ومن مر عليها من غيرهم وتسمى حالياً (رابغ) ، وقرن المنازل وهي لأهل نجد ومن مر عليها من غيرهم وتسمى حالياً (وادي محرم) وتسمى أيضاً (السيل) ، وذات عرق لأهل العراق وخراسان ومن مر عليها من غيرهم وتسمى (الضريبة) ، ولعلم لأهل اليمن ومن مر عليها من غيرهم .

وقرر أن الواجب عليهم أن يحرموا إذا حللوا أقرب ميقات إليهم من هذه المواقيت الخمسة جواً أو بحراً، فإن اشتبه عليهم ذلك ولم يجدوا معهم من يرشدهم إلى المحاذاة وجب عليهم أن يحتاطوا وأن يحرموا قبل ذلك بوقت يعتقدون أو يغلب على ظنهم أنهم أحرموا قبل المحاذاة، لأن الإحرام قبل الميقات جائز مع الكراهية، ومنعقد، ومع التحري والاحتياط، خوفاً من تجاوز الميقات بغير إحرام فتزول الكراهية، لأنه لا كراهية في أداء الواجب . وقد نص أهل العلم في جميع المذاهب الأربعة على ما ذكرنا، واحتجوا على ذلك بالأحاديث الصحيحة الثابتة عن رسول الله ﷺ في توقيت المواقيت للحاج والعمار . واحتجوا أيضاً بما ثبت عن أمير المؤمنين عمر ابن الخطاب رضي الله عنه لما قال له أهل العراق : إن قرنا جور عن طريقنا ؟ قال لهم رضي الله عنه : انظروا حنوها من طريقكم . قالوا : ولأن الله سبحانه وتعالى أوجب على عباده أن يتقوه ما استطاعوا، وهذا هو المستطاع في حق من لم يمر على نفس الميقات، إذا علم هذا فليس للحاج والعمار الواقفين من طريق الجو والبحر ولا غيرهم أن يؤخروا الإحرام إلى وصولهم إلى جدة، لأن جدة ليست من المواقيت التي وقتها رسول الله ﷺ وهكذا من لم يحمل معه ملابس الإحرام، فإنه ليس له أن يؤخر إحرامه إلى جدة، بل الواجب عليه أن يحرم في السراويل إذا كان ليس معه إزار، لقول النبي ﷺ في الحديث الصحيح " من لم يجد نعلين فليلبس الخفين، ومن لم يجد إزاراً فليلبس السراويل، وعليه كشف رأسه، " لأن النبي ﷺ لما سئل عما يلبس المحرم قال : لا يلبس القميص ولا العمام ولا السراويلات ولا البرانس ولا الخفاف إلا لمن لم يجد النعطين " . الحديث متفق عليه .

فلا يجوز أن يكون على رأس المحرم عمامة ولا قلنسوة ولا غيرها مما يلبس على الرأس . وإذا كان لديه عمامة ساترة يمكنه أن يجعلها إزاراً لتزجر بها، ولم يجز له لبس السراويل، فإذا وصل جدة وجب عليه أن يخلع السراويل ويستبدلها بإزار إذا قدر على ذلك، فإن لم يكن عليه سراويل ولبس لديه عمامة تصلح أن تكون إزاراً حين محازاته للميقات في الطائرة أو الباخرة أو السفينة جاز له أن يحرم في قميصه للذي عليه مع كشف رأسه، فإذا

وصل إلى جدة لشترى إزاراً وخلع القميص وعليه عن لبس القميص كفارة وهي إطعام ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع من تمر أو أرز أو غيرهما من قوت البلد أو صيام ثلاثة أيام، أو ذبح شاة، هو مخير بين هذه الثلاثة، كما خير للنبي ﷺ كعب بن عجرة لما أُنْزِلَ له في حلق رأسه وهو محرم للمرض الذي أصابه .

ثانياً : يكلف المجلس الأمانة العامة للرباط بالكتابة إلى شركات الطيران والبواخر بتنبيه الركاب قبل القرب من الميقات بأنهم سيمرون على الميقات قبل مسافة ممكنة .

ثالثاً : خالف عضو مجلس المجمع الفقهي الإسلامي معالي الشيخ مصطفى أحمد الزرقاء في ذلك كما خالف فضيلة الشيخ أبو بكر محمود جومى عضو المجلس بالنسبة للقادمين من سواكن إلى جدة فقط وعلى هذا جرى التوقيع والله ولى التوفيق .
وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم^(١)